الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني للجهات والأقاليم

تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب

ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

حول مشروع ميزانية الدولة

ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025

نوفمبر 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الإطارات السامية المرافقة.

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلستين مشتركتين لدراسة ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

I. مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025:

1. التقديم

نورد عليكم في ما يلي أهمّ ما جاء في مذكرة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2024:

اعتمادا على نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 وبناء على تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي على المستويين العالمي والوطني، فإنه من المتوقع أن يبلغ حجم ميزانية الدولة لسنة 2024 75699 م.د مقابل 77868 م.د مقدرة في قانون المالية لسنة 2024 حيث ستقدر مداخيل الميزانية لكامل سنة 2024 بـ 47311 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 9,4 % أو 4079 م.د بالمقارنة مع نتائج سنة 2023 ومقابل تقديرات أولية بـ 49160 م.د بقانون المالية لسنة 2024.

كما ستبلغ نفقات الميزانية لكامل سنة 2024 ما قدره 56908 م.د أي تطورا بـ 5,7 % مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى سنة 2023 وباقتصاد بـ 2897 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024.

وباعتبار الضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة لسنة 2024 من المتوقع تسجيل عجز في ميزانية الدولة دون اعتبار الهبات والمصادرة بـ 10478- م.د أي 6,3 - % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11515 - م.د أي 6,6 - % مقدرة في قانون المالية لسنة 2024 و7,4 - % مسجلة في سنة 2023.

وعلى هذا الأساس، لتمويل عجز الميزانية لسنة 2024 من المتوقع تعبئة موارد اقتراض خارجي تقدّر بـ 4990 م.د وتمثل 17,7 % من جملة موارد الاقتراض وموارد اقتراض داخلي تقدّر بـ 23198 م.د وتمثل 82,3 % من جملة موارد الاقتراض.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2025:

يقدّر حجم ميزانية الدولة لسنة 2025 بـ 78231 م.د أي زيادة بـ 3,3 % أو 2532 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2024. وتعتمد تقديرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على النتائج المتوقعة لسنة 2024 عل ضوء التقدّم في تنفيذ الميزانية إلى موفى أوت 2024 وتطوّر مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2025.

وترتكز ميزانية الدولة لسنة 2025 أساسا على:

- دعم الموارد الذاتية للدولة تكريسا لسياسة التعويل على الذات كخيار وطني للتحكّم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين، وذلك من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وإدماج القطاع الموازي ومواصلة التصدي للتهرّب الجبائي ومواصلة ترشيد الامتيازات الجبائية والمالية.
- تكريس مقومات الدولة الاجتماعية وتوفير الاعتمادات اللازمة لدعم المواد الأساسية والمحروقات والنقل وتأمين انتظام تزويد السوق الداخلية بها ومساندة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية.
- مواصلة العمل على تطوير الإدارة ورقمنتها وتعزيز سبل التبادل الالكتروني للمعلومات بين مختلف مصالح الدولة لإضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات المسداة وتعزيز سبل الرقابة وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة.
- تنشيط استخلاص موارد الدولة غير الجبائية (أكرية، لزمات، أحكام قضائية...) بالتنسيق المتواصل مع كل الهياكل المعنية.
- تسريع آجال إنجاز المشاريع العمومية والخاصة استجابة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والجهوي.
- تطوير حوكمة المؤسسات العمومية لتحقيق استقرارها المالي والإداري بما يمكن من احتواء مديونيتها وتخفيف الضغوط المسلطة على ميزانية الدولة.
- مجابهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية أساسا من خلال تسريع الانتقال الطاقي عبر دعم أهداف إنتاج الطاقات المتجددة وتسريع نسق إنجاز المشاريع مما سيمكن من تخفيف أعباء العجز الطاقي وتقليص الضغوط على المالية العمومية تدريجيا.

وقد تم تقدير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 بالخصوص على الفرضيات التالية:

- النتائج المنتظرة لسنة 2024 على أساس تقدم تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024،
- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بـ 3,2 % سنة2025،
- معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" في حدود 77,4 دولار للبرميل،
- استقرار سعر صرف الدينار التونسي أمام العملات الرئيسية،
- تحسّن نسق تطور واردات السلع بـ 4,2 %،
- استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية.

I ـ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2025 :

من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2025 حوالي 50028 م.د مقابل 47311 م.د منتظرة لسنة 2024 مسجلة بذلك تطورا بـ 5,7 % أي2717 م.د، وتمثل الموارد الذاتية نسبة 63,9 % من جملة موارد الدولة مقابل 62,5 % منتظرة لسنة 2024. وهي تتوزع بين:

ـ مداخيل جبائية: تقدر لسنة 2025 بـ 45249 م.د مقابل 42190 م.د محينة لسنة 2024 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 7,3 % وتمثل 90,4 % من مداخيل الميزانية.

ـ مداخيل غير جبائية: تقدر لسنة 2025 بـ 4429 م.د مقابل 4240 م.د محينة لسنة 2024 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 2,1 % وتمثل 8,9 % من مداخيل الميزانية وهبات لحد 350 م.د تمثل 0,7 % من مداخيل الميزانية.

وتم ضبط تقديرات موارد الخزينة لسنة 2025 بـ 28203 م.د وهي تمثل 36 % من جملة موارد الدولة، والتي ستتأتى من موارد اقتراض لحد 28003 م.د ومن موارد خزينة أخرى لحد 200 م.د، وتتوزع بين موارد اقتراض خارجي قُدّرت بـ.6131 م.د وموارد اقتراض داخلي قُدّرت بـ 21872 م.د.

II ـ نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025:

تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025 في مستوى 59828 م.د مقابل 59805م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 أي زيادة بـ 23 م.د تمثل نسبة 0,04 %.

وتُوزع هذه النفقات على النحو التالي:

الأقسام	ق.م 2024 (م.د)	تقديرات 2025 (م.د)
نفقات التأجير	23711	24389
نفقات التسيير	2539	2620
نفقات التدخلات	19696	20518
نفقات الاستثمار	5274	5426
نفقات العمليات المالية	67	63
نفقات التمويل	6838	6487
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1680	325
المجموع العام	**59805**	**59828**
وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 18203 م.د		

وستبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2025 ماقدره 10615م.د، وتتوزع كالتالي:

الأقسام	ق.م 2024 (م.د)	تقديرات 2025 (م.د)
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	5006	5126
نفقات الاستثمار	5274	5426
نفقات العمليات المالية	67	63
الجملة	**10347**	**10615**

- **نفقات التأجير:** تبلغ 24389 م.د مقابل 23711 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة قدرها 678 م.د أو 2,8 % وتمثل هذه النفقات نسبة 13,3 % من الناتج المحلي الخام مقابل 13,5 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 ونسبة 40,8 % من نفقات ميزانية الدولة مقابل 39,6 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2024.

هذا، وتحرص الحكومة على ترشيد الانتدابات وتوجيهها حسب الأولويات وحسب القيمة المضافة لبعض القطاعات والاختصاصات مع عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة او عن طريق الحراك الوظيفي، إلى جانب مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية والتشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة. هذا بالإضافة الى عديد الإجراءات الأخرى للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ **نفقات التسيير:** تم رصد 2620 م.د مقابل 2539 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة قدرها 81 م.د تمثل نسبة 3,2 %.

ـ **نفقات التدخل دون الدعم:** وتقدر بـ 8925 م.د مقابل 8359 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 .وتتوزع بين نفقات تدخلات عادية في حدود 3799 م.د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 5126 م.د. وستمكن اعتمادات نفقات التدخل أساسا من تمويل: النهوض بالفئات محدودة الدخل: 1734 م.د. وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية: 858 م.د والمنح والقروض الجامعية: 227 م.د. وحساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي: 800 م.د.

- **نفقات الدعم :** تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2025 ما قدره 11593 م.د وهو ما يمثل 19,4 % من جملة نفقات ميزانية الدولة و6,3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ دعم المحروقات: تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2025 بحوالي 8060 م.د تم ضبطها على أساس فرضيات معدل سعر النفط بـ 77,4 دولار للبرميل من نوع البرنت وزيادة في حجم استهلاك الغاز الطبيعي بحوالي 4,5 % وتوفير كميات موردة من الغاز الطبيعي الجزائري تمثل حوالي 52 % من حجم الاستهلاك الوطني، إلى جانب زيادة في حجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 2 % وإدراج 1054 م.د بعنوان الزيادة في أسعار شراء الغاز الجزائري. هذا بالإضافة الى تسديد قسط بـ 120 م.د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لشراء مواد نفطية وإدراج 200 م.د لخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية بعنوان السنوات من 2018 الى 2022.

✓ دعم المواد الأساسية: سيتم في سنة 2025 رصد اعتمادات في حدود 3801 م.د مقابل 3591 م.د مرسمة في سنة 2024. وتتوزع حاجيات الدعم كما يلي:

المواد	مبلغ الدعم(م.د)
الحبوب	2674
الزيت البنابي	375
الحليب	524
العجين الغذائي والكسكسي	190
السكر	10
الورق المدرسي	28
الجملة	**3801**

✓ دعم النقل العمومي: تخصيص مبلغ 680 م.د مقابل 660 م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 وتهم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

ـ **نفقات الاستثمار والعمليات المالية:** تبلغ 5489 م.د مقابل 5341 م.د مرسمة سنة 2024.

مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية الموزعة على المهمات 2025:

ـ **رئاسة الحكومة:** حيث تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2025 بـ 18,4 م.د وتهم المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات العمومية المستقلة.

ـ **الداخلية:** سيتم سنة 2025 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية بـ 1242 م.د موزعة بين نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية مقدرة بـ 999,2 م.د ونفقات الاستثمار مقدرة بـ 242,8 م.د، وذلك في اطار تعزيز وتطوير قدرة هذه المهمة على تحقيق أهدافها وخاصة معاضدة الجماعات المحلية في اطار وحدة الدولة عبر دعم مواردها المالية والبشرية وتعزيز قدراتها المؤسساتية والفنية قصد تحسين ظروف عيش المواطن من خلال تحسين الخدمات المقدمة لفائدته.

ـ **الدفاع الوطني:** في إطار تعزيز وتطوير قدرات مهمة الدفاع الوطني على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز الأمن القومي سيتم في سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 977,8 م.د لإنجاز برامج ومشاريع.

ـ **العدل:** تدعمت مجهودات الاستثمار لمهمة العدل خاصة في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها 54,9 م.د.

ـ **الشؤون الخارجية:** في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود 20,3 م.د.

ـ **الشؤون الدينية:** تتواصل مجهودات الدولة الخاصة بالشؤون الدينية حيث تم رصد 2,5 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية.

ـ **المالية:** سيتم خلال سنة 2025 رصد اعتمادات جملية قدرها 129,8 م.د تعهدا و144,9 م.د دفعا بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية.

ـ **الاقتصاد والتخطيط:** سيتم سنة 2025 رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 862,8 م.د بعنوان تدخلات القطاع مقابل 857,1 م.د مرسمة سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـ 0,7 % ناتجة أساسا عن برمجة اعتمادات هامة لاستحثاث نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة والترفيع في الاعتمادات المخصصة لاعتماد الانطلاق قصد توفير التمويل الذاتي للمشاريع بما في ذلك الشركات الاهلية .

ـ **أملاك الدولة والشؤون العقارية:** سيتم في سنة 2025 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية قدرها 12,2 م.د لتمويل جملة من المشاريع السنوية الجديدة والبرامج المتواصلة في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مشمولاتها.

ـ **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:** في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تم تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1463,6 م.د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 796,2 م.د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و667,4 م.د لتمويل نفقات لمشاريع الاستثمار.

ـ **الصناعة والطاقة والمناجم:** تتمثل أهداف مهمة الصناعة والمناجم والطاقة في تنفيذ سياسة الحكومة المتمثلة في تنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكم في الطاقة باعتباره محرك من محركات النمو وذلك من خلال رصد اعتمادات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 267,7 م.د بعنوان سنة 2025 وموزعة حسب القطاعات كالآتي: قطاع الطاقة: 108,5 م.د، قطاع الصناعة: 157,8 م.د، قطاع المناجم: 1,4 م.د.

- قطاع الطاقة: وتتعلق التمويلات المرصودة خاصة بدعم دور الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في حدود 1,4 م.د وترسيم اعتمادات لفائدة صندوق الانتقال الطاقي إلى حدود 45 م.د ولفائدة برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العمومية في حدود 8 م.د.

- قطاع الصناعة: تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية تقدّر بـ 157,8 م.د قصد دعم ودفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والنهوض بالاستثمار الصناعي. وتتعلق أهم البرامج والمشاريع بمعاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال مواصلة تمويل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية لدعم المستثمر الجديد ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود 25 م.د ومواصلة دعم وتطوير برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية عبر توفير مساعدات مالية في حدود 44 م.د، إلى جانب رصد منح في حدود7,9م.د لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب ورصد اعتمادات بـ26,1 م.د لمزيد تفعيل دور المراكز الفنية القطاعية . هذا بالإضافة الى تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في حدود 5 م.د ورصد اعتمادات في حدود 2,4 م.د لتطوير البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية وتمويل أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها في حدود 5م.د.

- قطاع المناجم: رصد اعتمادات في حدود 1,4 م.د لمواصلة دعم تدخلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد استقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في البحث والاستغلال المنجمي.

ـ التجارة وتنمية الصادرات: سيتم خلال سنة 2025 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها 15,8 م.د تهم أساسا استكمال إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان ودعم مشاركة العارضين التونسيين في مختلف المعارض والتظاهرات وإنجاز دراسات لإحداث قاعدة تجارية بباجة ومراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

ـ تكنولوجيات الاتصال: سيتم في سنة 2025 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 81,6 م.د لمواصلة انجاز البرامج والمشاريع المبرمجة حيث تهدف مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي الى الادماج الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها من اجل توفير النفاذ الشامل الى الخدمات الرقمية وإرساء إدارة رقمية ناجعة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسسة.

ـ السياحة: تم رصد اعتمادات في حدود 89,3 م.د لمواصلة دعم الترويج والاشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وتتوزع أهم هذه الاعتمادات بين الديوان الوطني التونسي للسياحة 43,6 م.د والديوان الوطني للصناعات التقليدية 13,3 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي 8 م.د وصندوق حماية المناطق السياحية 10 م.د.

ـ **التجهيز والاسكان:** تم رصد مبلغ 1830,4 م.د لاستكمال ومواصلة الاشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

وستُعطى الأولوية في ميزانية الدولة لسنة 2025 للمشاريع والبرامج التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وتهم بالخصوص:

ـ مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطرق السيارة ومواصلة برنامج اقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار الطريق السيارة في اتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين و قفصة، علاوة على مواصلة إنجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن ومواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة ومواصلة انجاز برامج الطرقات المهيكلة للمدن.

ـ مواصلة أشغال مشروع بناء جسر بنزرت بكلفة محينة تقدر بـ 1040 م.د ومواصلة أشغال مشاريع تهيئة وتدعيم عدّة طرق جهوية، إلى جانب إنجاز برامج طرقات تونس الكبرى واستكمال إنجاز برنامج بناء 10 جسور. هذا إضافة إلى استكمال انجاز برامج تهيئة وتدعيم الطرقات المرقمة ومواصلة انجاز القسطين الأول والثاني من البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية بطول 912 كلم والموزّعة على جُلّ الولايات بتكلفة جملية قُدّرت بـ 336 م.د.

وستُخصص نفقات الاستثمار المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2025 لمواصلة اعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة محينة قدرها 12 م.د، علاوة على استكمال انجاز المشاريع المتبقية من برامج حماية المدن من الفيضانات المرسمة للسنوات من 2020الى 2025.

هذا ويُنتظر خلال سنة 2025 أن يتم مواصلة إنجاز مشاريع برامج حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري للسنوات من 2021 الى 2025.

ومن جهة أخرى، سيتواصل العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها بالنسبة لقطاع السكن الاجتماعي في السنوات السابقة ومن أهمها مواصلة انجاز المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي واستكمال المراحل الأخيرة من انجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وادماج احياء سكنية كبرى عددها 155 حيا بـ 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 الف ساكن، وكذلك مواصلة إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج احياء سكنية كبرى قصد تحسين

ظروف العيش بها وعددها 160 حيا بـ99 بلدية يقطنها حوالي 907 ألف ساكن وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2020 ويمتد الى سنة 2028. هذا الى جانب مواصلة إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة الذي تنتفع به 10 بلديات وذلك بغاية تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعيا بتكلفة محينة قدرها 50 م.د.

كما سيتم خلال سنة 2025، رصد اعتمادات قدرها 20 م.د لمواصلة إنجاز برنامج المسكن الأول، وسيتواصل كذلك إنجاز مشروع رقمنة المنظومة العقارية للبلاد التونسية الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محينة في شكل رقمي يودع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الإدارات ذات الصلة وذلك بالتعاون مع الجانب الكوري وبتكلفة جملية بـ232 م.د. هذا بالإضافة الى مواصلة مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية المجموعات العمرانية بعدة مدن من جهات مختلفة واعداد دراسات حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري والأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة ببعض الجهات والمهددة بالتغيرات المناخية.

ـ **البيئة:** سيتم خلال سنة 2025 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 390,5 م.د تخصّص أساسا لفائدة برامج البيئة والتنمية المستدامة في حدود 388,6 م.د وبرامج التطهير في حدود 350,6 م.د منها 188,4 م.د لخلاص قروض الديوان الوطني للتطهير و48 م.د لدعم ميزانية الديوان في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير.

ـ **النقل:** نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركية الاقتصادية للبلاد فإنه سيتم سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 364,6 م.د تهم خاصة مواصلة إنجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، والمشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، وشركة النقل بتونس، والشركات الجهوية للنقل البري، والديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، والشركة الجديدة للنقل بقرقنة، والمعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

ـ **الشؤون الثقافية:** في إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2025، تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 77 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية مقارنة باعتمادات قدرها 73 م.د سنة 2024 والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشراف الوزارة وتشمل ميادين الفنون، والكتاب والمطالعة، والعمل الثقافي، والتراث.

ـ **الشباب والرياضة:** سيتم خلال سنة 2025 مواصلة إنجاز البرامج الخصوصية وأشغال البنية الأساسية لفائدة قطاع الشباب والرياضة حيث تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة 114,1 م.د موزعة كالتالي: 31 م.د لدعم برنامج الشباب و70,4 م.د لبرنامج الرياضة و8,8 م.د لبرنامج التربية البدنية و3,9 م.د لبرنامج القيادة والمساندة.

ـ **شؤون المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن:** سيتم سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية بقيمة 54,5 م.د مقابل 44,6 م.د سنة 2024.

وستوظف هذه الاعتمادات لإنجاز البرامج التالية:

ـ برنامج المرأة والاسرة وتكافؤ الفرص: سيتم رصد اعتمادات تعهد قدرها 17,15 م.د واعتمادات دفع بقيمة 15,35 م.د لفائدة هذا البرنامج وستخصص هذه الاعتمادات أساسا للنهوض بريادة الاعمال النسائية من خلال البرنامج الوطني لريادة الاعمال النسائية والاستثمار " رائدات " والعمل على محاربة العنف الموجه ضد النساء ، الى جانب مواصلة النهوض بالعائلات التي تعيش في وضعيات هشاشة (الاسر ذات العائل الوحيد المرأة، النساء العاملات في الريف) من خلال دعمها ومرافقتها ماديا ومعنويا عبر التكوين لخلق موارد رزق في اطار مشاريع متناهية الصغر وكذلك الإحاطة باسر المهاجرين غير النظاميين .

ـ برنامج الطفولة: سيتم رصد اعتمادات تعهد قدرها 35,5 م.د واعتمادات دفع بقيمة 35,1 م.د لفائدة هذا البرنامج وتتعلق أساسا ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة حيث سيتم العمل على تكفل الدولة بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وببرنامج الروضة العمومية الذي يهدف الى المساهمة في تهيئة رياض أطفال في مناطق يصعب فيها الاستثمار من طرف القطاع الخاص وذلك من اجل ضمان تساوي الفرص في الولوج لخدمات الطفولة المبكرة، وكذلك برنامج دعم الأطفال من ذوي الاعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحّد من خلال دمجهم في رياض الأطفال وتكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال باعتبار هذا البرنامج. هذا بالإضافة إلى مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ونوادي ومركبات الأطفال.

ـ برنامج كبار السن: سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0,1 م.د واعتمادات دفع قدرها 1,2 م.د لفائدة هذا البرنامج وتتعلق أساسا بمواصلة تهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنين ببعض الجهات.

ـ برنامج القيادة والمساندة: سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0,7 م.د واعتمادات دفع بقيمة 2,85 م.د لفائدة هذا البرنامج، وستخصص هذه الاعتمادات المرصودة أساسا لمواصلة تهيئة

وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة بكل من قابس وسيدي بوزيد وقفصة وبنزرت ومدنين واقتناء تجهيزات للإدارة المركزية والمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

ـ **الصحة:** تمّ تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 645,8 م.د لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزعة بين 505,1 م.د مشاريع بصدد الإنجاز و140,7 م.د مشاريع جديدة.

وتهم المشاريع بصدد الإنجاز أساسا بناء مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية و بناء وتهيئة و تجهيز مراكز الصحة الأساسية، علاوة على تهيئة المستشفيات الجهوية ودعم برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد.

وتتعلق المشاريع الجديدة خاصة بإيلاء الأولوية للطب الوقائي وتدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات المتطورة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الامراض السرطانية ومواصلة دعم طب الاختصاص بالمناطق ذات الأولوية، الى جانب مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة.

ـ **الشؤون الاجتماعية:** سيتم تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 90,3 م.د توظف لأهم المشاريع المتواصلة من جهة والمتمثلة أساسا في بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي وبناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، و من جهة أخرى لأهم المشاريع والبرامج الجديدة خاصة منها احداث صندوق تمويل الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات واحداث صندوق التامين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية، الى جانب تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وتهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي.

ـ **التربية:** تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 480,3 م.د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية خاصة في تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية وتأهيل المؤسسات التربوية من حيث دعم البنية الأساسية للتخفيف من الاكتظاظ وتحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات ، ومواصلة دعم المطاعم المدرسية، الى جانب تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا وتوفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال وإدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد.

ـ التعليم العالي والبحث العلمي: تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي 261,1 م.د ستخصص أساسا لتمويل البرامج التالية:

ـ برنامج التعليم العالي المتعلق بمواصلة بناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي والقيام بعمليات توسعة واشغال تهيئة وترميم ببعض المؤسسات واقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدة هذه المؤسسات.

ـ برنامج الخدمات الجامعية ويتعلق بمواصلة بناء أقساط جديدة لمؤسسات الخدمات الجامعية والقيام بعمليات توسعة وأشغال تهيئة وترميم ببعض المؤسسات واقتناء تجهيزات بخصوصها.

ـ برنامج البحث العلمي ويتعلق بمواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من المنستير وسوسة وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى وتمويل مدارس الدكتوراه ودعم البحوث التنموية، الى جانب تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي ومواصلة تجديد واحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي. هذا بالإضافة الى دعم التعاون العلمي وتثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال.

ـ التشغيل والتكوين المهني: تم ترسيم اعتمادات تبلغ 489 م.د بعنوان تدخلات القطاع ذات الصبغة التنموية حيث سيتواصل مجهود الوزارة من اجل تحسين التشغيلية وتنشيط سوق الشغل والمساهمة في دفع نسق احداث المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الاهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد تم للغرض رصد اعتمادات لدعم تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420,5 م.د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بـ 9 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بـ 63,6 م.د.

وتتعلق أهم تدخلات القطاع في دعم التكوين المهني الأساسي وتمويل أنشطة التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات وتطوير تكوين المكونين وهندسة التكوين، الى جانب دعم موارد الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل برامج وآليات معالجة سوق الشغل وتنمية المبادرة الخاصة.

ـ خدمة الدين العمومي لسنة 2025:

من المتوقع أن تنخفض خدمة الدين العمومي (متوسط وطويل المدى) لسنة 2025 مقارنة بسنة 2024 بنسبة 1,1 % أي ما يعادل 276 م.د لتبلغ حوالي 24690 م.د سنة 2025 مقابل 24966 م.د سنة 2024 وتتوزع كما يلي:

خدمة الدين العمومي 2023 ـ 2025 (بحساب م.د)

	نتائج 2023	ق.م 2024	منتظر2024	ق.م 2025
الفائدة	**5830,8**	**6838**	**6375**	**6487**
%إجمالي الناتج المحلي	%3,8	%3,9	%3,8	%3,5
الدين الداخلي	3631,7	4267	4168	4563
الدين الخارجي	2199,1	2571	2207	1924
الأصل	**14920**	**17863**	**18591**	**18203**
%إجمالي الناتج المحلي	%9,8	%10,2	%11,2	%9,9
الدين الداخلي	8398,3	8119	9198	9734
الدين الخارجي	6521,7	9744	9393	8469
خدمة الدين	**20750,8**	**24701**	**24966**	**24690**
%إجمالي الناتج المحلي	%13,6	%14,1	%15,0	%13,5
الدين الداخلي	12030	12386	13366	14297
الدين الخارجي	8721	12315	11600	10393

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0,01 دينار للدولار وللأورو و0,1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2025 كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
فائدة الدين	2.7	2.8	0.5
أصل الدين	8.2	18.1	1.0
خدمة الدين	**10.9**	**20.9**	**1.5**

2. أعمال اللجنتين:

عقدت لجنتا المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة يوم الأربعاء 30 أكتوبر 2024 استمعتا خلالها إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

وفي بداية الجلسة، استعرضت السيدة الوزيرة الظرف الاقتصادي العالمي الذي اتسمت به السنة الحالية حيث تمّ تسجيل بوادر تحسن المؤشرات الاقتصادية على المستوى العالمي وذلك رغم مخاطر التطورات الجيوسياسية وتواصل نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة معتدلة، وتم اعتماد سياسات نقدية صارمة من قبل البنوك المركزية في العالم مكنت من احتواء معدّلات التضخم.

وشهدت الفترة الأخيرة تراجعا لأسعار النفط وهو ما أكّدته التوقعات الأخيرة للمنظمات العالمية التي تفيد أن هناك تواصل لهذا المنحى التنازلي ليستقر السعر بين 81 و84 دولار للبرميل كمعدل لكامل سنة 2024، كما شهدت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية استقرارا خلال السداسية الأولى من سنة 2024 في مستويات أدنى من التوقعات.

وفيما يتعلق بالنمو على الصعيد الوطني، فقد شهد بدوره تحسنا طفيفا بالنظر لتحسن أغلب المؤشرات على غرار تطور النمو الاقتصادي بـ 0,6 % خلال السداسي الأول لسنة 2024 والمنحى التنازلي لنسبة التضخم من 7,8 % في جانفي إلى 6,7 % في سبتمبر 2024 وتحسن العجز التجاري بحوالي 2,2 % إلى موفى أوت 2024 وتراجع نسبة البطالة إلى 16 % في موفي جوان 2024 مقابل 16,2% في نفس الفترة من السنة السابقة، هذا إضافة إلى تواصل استقرار المناخ الاجتماعي وانخفاض عدد الإضرابات والتقلص في العجز الجاري ليبلغ 2130 ـ م.د مقابل 3105 ـ م.د في موفى أوت 2023.

ثم استعرضت النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 وتتمثل في:

- تعزيز مجهود استخلاص مداخيل الميزانية لتبلغ 29961 م.د مقابل 27185 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2023،

- التحكم في نفقات الميزانية وترشيدها حسب الأولويات لتبلغ 30189 م.د مقابل 28164 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023،

- تسجيل عجز في الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة في حدود 760 ـ م.د مقابل 1287 ـ م.د في نفس الفترة من السنة الماضية،

- إيفاء الدولة بتعهداتها بتسديد مبلغ 15166 م.د بعنوان خدمة الدين العمومي أي 61,4 % من المبلغ المقدر في قانون المالية لسنة 2024.

- تطور مداخيل الميزانية بـ 10,2 % وذلك نتيجة لتطور المداخيل الجبائية بـ 9,9 %، وتطور المداخيل غير الجبائية بـ 4,8 % وتعبئة هبات خارجية بـ 531 م.د متأتية من التحاد الأوروبي،

- تطور نفقات الميزانية بـ 7,2 % نتيجة الزيادة في نفقات التأجير بـ 3,6 % وتطور جملة النفقات الموجهة للتنمية بـ 7,9 %.

وبيّنت السيدة الوزيرة أنه بالنظر لتطوّر مؤشرات الظرف الاقتصادي على المستويين العالمي والوطني وعلى الرغم من تواصل التداعيات السلبية للاضطرابات الجيوسياسية في العالم وتأثير التغيرات المناخية وتوسع تداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد تم اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتحكم في التوازنات المالية وحصر عجز ميزانية الدولة في المستوى المقدر أوليا في قانون المالية لسنة 2024 مع مزيد تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وبذل جهود استثنائية لدعم مشاريع الاستثمار العمومي وتحسين مناخ الأعمال، وتبعا لذلك لن تقدّم الحكومة مشروع قانون مالية تعديلي باعتبار أنه لن يتم تجاوز النفقات المقدرة.

ثم استعرضت فرضيات إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025، وأوضحت أنه تم إعدادها في إطار يتسم بتعدد الرهانات على المستوى الوطني وبإرادة ثابتة لاستكمال مختلف الإصلاحات المالية والاقتصادية لتحقيق أهداف ملموسة تلبّي الانتظارات وترتقي إلى تطلعات كل الفئات الاجتماعية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.

ويهدف مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 إلى:

- تكريس السياسة العامة للدولة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية،

- مواصلة اعتماد سياسة التعويل على الذات كخيار وطني والتحكم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين الخارجي،

- دعم الدور الاجتماعي للدولة لجميع الفئات من خلال مواصلة مساندة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية والعمل على استقرار الأسعار من خلال مواصلة دعم المواد الأساسية والمحروقات وتأمين انتظام تزويد السوق الداخلية بها،

- ضمان إيفاء تونس بكل التزاماتها الداخلية والخارجية على الرغم من تعدد الضغوطات،

- تطوير مختلف الخدمات العمومية بما يستجيب لانتظارات المواطن وتطلباته،
- القضاء على مختلف أشكال التشغيل الهش وتوفير مواطن الشغل خاصة لدى حاملي الشهادات العليا،
- مجابهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية المستجدة وتطور الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

وأفادت أن ميزانية الدولة لسنة 2025 سترتكز على التوجهات التالية:

ـ على مستوى الموارد: العمل على تحقيق نسق مرضي لتعبئة الموارد الجبائية وغير الجبائية في مستوى يمكّن من تغطية جزء كبير من النفقات والتقليص قدر الإمكان من العجز الأولي،

ـ على مستوى النفقات: رصد الاعتمادات الضرورية لتجسيم السياسة الاجتماعية ولمواصلة إنجاز الاستثمارات خاصة في البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتوفير الحوافز لدفع المبادرة الخاصة.

ـ على مستوى التوازنات: مواصلة التحكم في نسبة عجز الميزانية مع الحرص على ضمان استدامة الدين العمومي.

ثم استعرضت الفرضيات التي انبنت على أساسها تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2025 والمتمثلة في ما يلي:

- النتائج المنتظرة لسنة 2024 على أساس تقدم تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت،
- معدل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 77,4 دولار،
- استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية،
- نسبة النمو بالأسعار القارة بـ 3,2 % مقدّرة لسنة 2025،
- استقرار سعر صرف الدينار أما العملات الرئيسية،
- تحسن نسق تطور الواردات مقارنة بسنة 2024.

هذا، وستبلغ تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2025 حوالي 78231 م.د، وسيتواصل بذل الجهود لدعم المداخيل الذاتية، فيما تقدّر نفقات ميزانية الدولة بـ 59828 م د على أساس مواصلة التحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى مستويات مستدامة والتحكّم في نفقات التسيير وترشيدها ومواصلة حوكمة نفقات الدعم وتسريع آجال إنجاز المشاريع العمومية والخاصة وإيفاء البلاد التونسية بتعهداتها. هذا، وتمّ رصد الاعتمادات الضرورية لتجسيم السياسة الاجتماعية للدولة وتدعيم نفقات التدخلات في الميدان الاجتماعي.

كما استعرضت السيدة الوزيرة جملة المعطيات والمؤشرات المتعلقة بتقديرات نفقات الأجور وتوزيع كتلة الأجور والانتدابات المبرمجة حسب القطاعات وجملة الإجراءات التي تهدف إلى ترشيد نفقات التسيير والتحكم فيها وتطور نفقات الدعم وهيكلتها، وشدّدت في هذا الإطار على مواصلة العمل على تحسين نجاعة منظومة الدعم باعتبارها ركيزة أساسية لتكريس مقومات الدولة الاجتماعية من ناحية ودعم الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، مع الحرص على التحكم في المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية وانعكاسها على ميزانية الدولة وكذلك مواصلة تخصيص الاعتمادات الضرورية لنفقات الدعم للمحافظة على استقرار الأسعار بالأسواق المحلية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

ثم تطرّقت للفرضيات المعتمدة في ضبط تقديرات نفقات المحروقات ونسبة دعمها من الكلفة الحقيقية وتوزيعها حسب المستفيدين وأيضا للفرضيات المعتمدة في ضبط تقديرات نفقات دعم المواد الأساسية.

وأفادت أن التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية تقدر بـ 3799 م.د أي زيادة بـ 446 م.د مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2024 وتمثل نسبة 6,4 % من نفقات الميزانية. وهي تهم أساسا: النهوض بالفئات محدودة الدخل ودعم الفئات الهشة والأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتخصيص اعتمادات لمساندة المرأة والطفولة وكبار السن ومنح وقروض جامعية لفائدة 104551 طالب وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجمعات المحلية وحساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي ورصد اعتمادات بعنوان كلفة برنامج التقاعد المبكّر وتدعيم تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل عبر آليات معالجة سوق الشغل وآليات لتنمية المبادرة وإحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وإحداث صندوق للحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يضمن لهن التغطية الصحية والتأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية وجراية التقاعد.

وفيما يتعلق بالنفقات الموجهة للتنمية، وضحت أنه تم ضبطها باعتماد توجهات تتمثل في إعطاء الاولوية للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها وتسريع إنجاز المشاريع العمومية وحلحلة المشاريع المعطلة وتكثيف الجهود لتسريع نسق تنفيذ المشاريع الممولة بالقروض الخارجية الموظفة ودعم البنية الاقتصادية والاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار الانتظارات والحاجيات المختلفة لجميع الفئات. وتبلغ هذه النفقات 10615 م.د مقابل 10347 م.د منتظرة لكامل سنة 2024 وستخصص لإنجاز عدّة برامج ومشاريع من أهمها: البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة ومشاريع لتحسين البنية التحتية والتجهيز والإسكان ومشاريع البيئة والتنمية المستدامة ودعم خدمات القطاع

الصحي ومشاريع لدعم التربية والتعليم ومشاريع لفائدة التعليم العالي والبحث العلمي ومشاريع لتحسين خدمات قطاع النقل ومشاريع لتنمية القطاع الفلاحي وتوفير المياه.

وقدّمت معطيات حول عجز ميزانية الدولة لسنة 2025 وكيفية تمويل العجز، حيث سيتم مواصلة التحكم في العجز الأولي دون الهبات والمصادرة ليبلغ 2,0 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2025 وسيتم حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 5,5 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التوجه نحو ترشيد النفقات العمومية دون التأثير على الطلب، وأكدت الاستثمار العمومي قاطرة تساهم بشكل مباشر في دفع عجلة الإنتاجية واستقطاب الاستثمارات الخارجية، هذا علاوة على العمل على توفير حاجيات التمويل الضرورية عن طريق الاقتراض وموارد الخزينة لتغطية عجز ميزانية الدولة وتسديد أصل الدين العمومي في آجاله.

واختتمت مداخلتها أنه على الرغم من تفاقم الضغوطات المسلطة على المالية العمومية في الفترة الأخيرة، أثبتت تونس قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها بتسديد ديونها خاصة على المستوى الخارجي وفي الآجال المحددة.

وخلال النقاش، اعتبر أعضاء المجلسين أنّ التحسّن الطفيف في الموازنات العامة لا ينفي وجود صعوبات لتحقيق الأهداف المرسومة، واستفسروا عن مدى وجاهة تقدير نسبة نمو بـ 3,2 % في فرضيات إعداد مشروع ميزانية 2025 وعن استراتيجية الدولة لدعم موارد ميزانية الدولة بموارد أخرى غير جبائية، وأكد البعض أن ميزانية الدولة لسنة 2025 تعتبر ميزانية جباية حيث أن موارد الدولة ستتأتى في 90 % من الجباية وهذا يمثل ضغطا على المواطن العادي ولا يمكّن من خلق الثروة. وعن إمكانية إثقال كاهل القطاع البنكي بالاقتراض الداخلي، وبالمناسبة أكد بعض النواب وأن التخفيض في نسبة الفائدة المديرية يمكن أن يساهم في تحسين مناخ الاستثمار.

وتساءلوا عن إجراءات مزيد دفع الاستخلاص الجبائي، واعتبروا أنه يؤثر سلبا على استحثاث نسق الاستثمار وتنويع النسيج الاقتصادي وخلق الثورة. ودعوا في هذا السياق إلى التوجه نحو سياسة تحفيز الاستثمار والمبادرة الخاصة وتحفيز ريادة الأعمال في المجالات ذات القيمة المضافة على غرار الطاقات المتجددة والتجديد التكنولوجي والزراعات المتطورة. علاوة على العمل على مزيد تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على المبادرة الخاصة وتعزيز الرقابة على المناطق الحدودية لما توفّره من موارد. واستوضحوا من جهة أخرى عن الاستراتيجية المتعلقة بمنظومة الدعم بهدف تقليص كلفته.

من جهة أخرى، ثمّن النواب تخصيص اعتمادات ذات طابع اجتماعي لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل. ودعوا إلى مزيد تعزيز سياسة التعويل على الذات وترجمتها بقوانين وإجراءات لدعم الإنتاج ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومزيد دعم القطاع الفلاحي باتخاذ قرارات جريئة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومزيد خلق الثروة وتعزيز التنمية.

كما أكدوا على ضرورة تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية المساهمة في رفع رصيد الدولة من العملة الصعبة على غرار القطاع السياحي والعمل على إقرار إجراءات تحفيزية إضافية لمزيد اقتحام الأسواق الخارجية.

من جهة أخرى، طلب النواب مدّهم بمعطيات حول حجم القطاع الموازي في الاقتصاد وبرنامج إدماجه في الاقتصاد المنظم لتحسين موارد الدولة.

هذا، واستأثر التحكم في نسبة عجز الميزانية والتضخم بالنقاش والتأكيد على الإجراءات الكفيلة بتحقيق التوازنات العامة لميزانية الدولة. هذا، وتساءل بعض النواب عن أسباب عدم عرض مشروع قانون مالية تعديلي لسنة 2024 بحكم أنه لم يتم تحقيق نسبة النمو المقدّرة بقانون المالية لسنة 2024.

كما تقدّم المتدخلون بعدد من التوصيات تمثلت خاصة في ضرورة الإسراع بمراجعة مجلة الاستثمار ومجلة الصّرف والأمر المنظم للصفقات العمومية وتشريك الوظيفة التشريعية في إعداد مشروع ميزانية الدولة وضرورة اتخاذ إجراءات عملية لترشيد نفقات الدعم وتخصيص اعتمادات اضافية للباعثين الشبان لاستغلال الأراضي الدولية الفلاحية وتطوير منظومة نقل الفسفاط لرفع طاقة الانتاج والتصدير دعما لموارد الدولة من العملة الصعبة وحسن توظيف الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي بالتوجه نحو المناطق ذات مؤشرات تنمية ضعيفة لمزيد استقطاب الاستثمارات بها. هذا علاوة إلى دعوة تخصيص اعتمادات إضافية لتحسين خدمات النقل والمنظومة الصحية والمؤسسات التربوية وتطوير البنية التحتية وإرساء الآليات الضرورية للحدّ من التهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي ومزيد دعم المؤسسات الناشئة بخطوط تمويل إضافية والعمل على الإحاطة والمتابعة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة مع الترفيع في سقف التمويل ومراقبة توظيف القروض الممنوحة لها.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن العمل والجهود يجب أن تكون بصفة تشاركية لتحقيق الأهداف المرسومة، واعتبرت أن الفرضية المتعلقة بنسبة النمو المنتظرة تعتبر فرضية محورية وأن أهم تحديات المرحلة القادمة هو الخروج بنسب نمو محترمة.

وأوضحت أن ضبط نسبة النمو بـ 3.2 % يتم بناء على محركات النمو والمؤشرات الاقتصادية والمالية وتتمّ مناقشتها مع وزارة الاقتصاد والتخطيط مع اعتبار الظرف الاقتصادي العالمي والوطني. وتُضبط هذه النسبة وفق جملة من المعايير أهمها نسبة النمو المحققة خلال سنة 2024 والتي من المتوقع أن تصل إلى 1.6 % مع نهاية السنة، علاوة على تحيين منوال النمو لسنة 2024 وتحسن مؤشرات الإنتاج في القطاع الفلاحي خاصة في ميداني الحبوب وزيت الزيتون وتطور أداء قطاع الخدمات وخاصة مردود القطاع السياحي وتطور إنتاج قطاعي الفسفاط والمحروقات وكذلك ارتفاع الطلب الخارجي.

ولتحقيق هذه النسبة المرتقبة، أكدت على ضرورة استحثاث نسق إنجاز المشاريع الكبرى سواء منها المشاريع المهيكلة أو الاستراتيجية، مشيرة إلى أنّه تم عرض الإشكاليات المعرقلة لهذه المشاريع على عدة مجالس وزارية وتم تكوين لجان في الغرض لتسريع إنجاز المشاريع العمومية المعطلة، وأضافت أنّه تم وضع خارطة لإيجاد الحلول وفض الاشكاليات.

كما أكدت على ضرورة العمل على تطوير مستوى مناخ الأعمال من خلال مراجعة نظام التراخيص وإحداث خطوط تمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفع الاستثمار في كل القطاعات.

وفي ذات السياق، أكدت أنّ المنظومة القانونية تزخر بالإجراءات التي تحفز الاستثمار في عديد المجالات الفلاحية والتكنولوجية والتنمية الجهوية وكذلك المؤسسات الناشئة إلى جانب الامتيازات الجبائية والمالية المشجعة، إضافة إلى وجود مناخ ملائم للاستثمار بفضل الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحسّن المؤشرات الاقتصادية والمالية والتحكم في التوازنات المالية وكذلك التحسّن في تقييم الاقتصاد التونسي في أغلب التقارير الدولية. وأشارت إلى أن السعي متواصل لتقليص العراقيل على غرار التراخيص الإدارية وتحسين البنية التحتية والقطع مع التشريعات التي تعرقل الاستثمار، معتبرة أنّ الاشكال يكمن في عزوف التونسيين وضعف إقبالهم على إحداث مشاريع استثمارية.

وأضافت، من جهة أخرى، أن الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية هو الآن محل مراجعة دقيقة من قبل هيئة الطلب العمومي برئاسة الحكومة، وذكّرت بصدور الأمر عدد 497 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والاجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي وتسريع إنجاز المشاريع العمومية الكبرى المعطلة ويتضمن إجراءات ميسرة على مستوى إبرام الصفقات.

وفيما يتعلق بمعضلة الاقتصاد الموازي، بيّنت أنّ أرقام المعهد الوطني للإحصاء تشير إلى أنّه يمثل 27 % من الناتج الداخلي الخام، وتمّ تكوين لجنة قيادة برئاسة وزارة المالية تضم مختلف الوزارات لتسوية وضعية هذا القطاع ودمجه ضمن القطاع المنظم، وذكرت أنّ الناشطين في هذا القطاع معنيين بأداء الواجب الجبائي حسب تصنيفهم وحسب الأرباح التي يحققونها. وأضافت أنه تم استقطاب الناشطين في مجالي العمل الحر وصناع المحتوى قصد توسيع القاعدة الجبائية وهو ما ساهم في تحسّن الموارد الجبائية.

وبخصوص الانتدابات وما يهمّ عملة الحضائر، أوضحت أنّ الخطط الموزعة على كل الوزارات لا تشمل عملة الحضائر، وملف الأساتذة والمعلمين النواب محل متابعة من قبل رئاسة الحكومة وسيتم قريبا عرض الأوامر المتعلقة بتسوية وضعيتهم على مجالس وزارية وسيتم نشرها، وهو ما يترجم حرص الحكومة على القطع مع سياسة التشغيل الهشّ.

أما بخصوص البرنامج الجديد للتقاعد المبكر، أفادت أنّه سيكلف ميزانية الدولة 240 م.د وهو تمديد للبرنامج الحالي ويمتد على ثلاث سنوات وهو محل طلب من قبل عدد كبير من الموظفين.

وبالنسبة لمراجعة جدول الضريبة على الدخل ومراجعة نسب الضريبة على الشركات، أكدت أنّ هذا الإجراء يهدف إلى تكريس العدالة الجبائية من خلال إعادة توزيع العبء الجبائي على كل الخاضعين للضريبة، مبيّنة أنّ هذا التعديل تمّ إنجازه بطريقة علمية وفنية وفق فلسفة الضريبة التصاعدية وبالاعتماد على 80 فرضية ومؤشرات العدالة الاجتماعية والفقر والتأثير على القدرة الشرائية وهو من أهم الإصلاحات باعتباره ذي طابع أفقي ويمسّ جميع الشرائح وستكون له انعكاسات مالية على نفقات ميزانية الدولة.

ومن جهة أخرى، أكدت أن الارتفاع المرتقب في الجباية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 لا يمكن أن يُعيق تطور الاستثمار.

وعن دواعي ارتفاع نسبة الاقتراض الداخلي، بيّنت أنّ المبلغ المرسم بميزانية 2025 للاقتراض الداخلي أقل من المبلغ الذي سيتم تعبئته خلال كامل سنة 2024، والدولة التونسية أوفت بتعهداتها بخصوص تسديد الدين الخارجي بنسبة 85 % إلى غاية شهر أكتوبر 2024 رغم الضغوطات على المالية العمومية ونقص الموارد الخارجية.

وجدّدت تأكيدها في الختام على ضرورة تعزيز ثقافة العمل ومزيد ترشيد الاستهلاك وخاصة تعزيز ثقافة التعويل على الذات في كل المجالات.

II. مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025

1. التقديم:

I ـ التوازنات العامة :

1) الوضع الاقتصادي خلال سنة 2024:

اتسم الوضع الاقتصادي بتواتر الأزمات وحدّة التقلبات الجيوستراتيجية على الصعيد العالمي التي تزامنت مع تتالي مواسم الجفاف واحتداد الشح المائي على الصعيد الوطني وهو ما أدّى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي عموما.

فعلى الصعيد العالمي، شهد النشاط الاقتصادي تحسنا نسبيا خلال السداسي الأول من سنة 2024 بدفع من الاقتصاد الأمريكي نتيجة تطوّر كل من الاستهلاك والاستثمار، وبدرجة أقل الاقتصاد الأوروبي نتيجة تحسن جل اقتصاديات المنطقة. وفي المقابل شهد الاقتصاد تباطؤا خلال الثلاثي الثاني بسبب العوامل المناخية غير الملائمة والفيضانات. كما اتسمت الفترة الأولى من سنة 2024 بتواصل تجديد السياسات النقدية للبنوك المركزية للدول الصناعية وتراجع نسق تطور الأسعار بوتيرة أسرع من المتوقع.

أما على الصعيد الوطني، اتسمت الفترة الأولى من سنة 2024 بتواصل الأداء الجيد لقطاع الخدمات وتسجيل تحسّن نسبي لأداء القطاع الفلاحي بعد تتالي المواسم الصعبة التي تأثرت بحالة الجفاف والشح المائي. إلا أنه في المقابل تم تسجيل صعوبات على مستوى القطاع الصناعي خاصة بعنوان الأنشطة ذات الطاقة التصديرية المرتفعة والقدرة التشغيلية العالية بعلاقة خاصة مع تراجع الطلب الخارجي. هذا وشهدت الفترة الأولى من السنة تسجيل عديد المؤشرات الإيجابية والمتمثلة أساسا في النسق تنازلي للتضخم علاوة على التوفق في التحكم في التوازنات الخارجية وهو ما انعكس إيجابيا على تدعيم المدخرات من العملة واستقرار سعر الصرف.

كما سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 تحسنا نسبيا مقارنة بالثلاثي الأول من نفس السنة ليبلغ 1 % بحساب الانزلاق السنوي وبالأسعار القارة لسنة 2015 مقابل 0,3 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2023.

وتطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,6 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 وذلك بعلاقة مع تحسن الإنتاج في القطاع الفلاحي بنسبة 5,4 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 والخدمات بنسبة 1,6 % مقابل تراجع ملحوظ للقيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 4,1 ـ %.

واتسمت الفترة الأولى من سنة 2024 بضعف مساهمة الاستثمار في النمو وتسجيل تباين ملحوظ على مستوى التوزيع القطاعي بسبب تباطؤ مجهود الاستثمار العمومي والخاص. ويعدّ التوفق في توقيع اتفاقيات إنجاز 5 محطات لإنتاج الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في إطار نظام اللزمات، من الرسائل الإيجابية التي ستمكن من دعم مجهود الاستثمار الخاص وتحقيق نسب نمو إضافية خلال الفترة القادمة تتراوح بين 1 % و1.75 % حسب توقعات البنك الدولي.

واتسمت بداية سنة 2024 باستقرار نسبة البطالة في مستويات عالية نسبيا حيث بلغت 16 % وهي تقريبا نفس النسبة التي تم تسجيلها سنة 2023. وتميّزت المبادلات التجارية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 بتطور الصادرات بنسبة 2,1 % والواردات بنسبة 1,1 %.

وعلى أساس هذه التطورات، تقلص عجز الميزان التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى سنة 2024 بحوالي 2,2 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وذلك نتيجة انخفاض الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن عجز ميزان الطاقة ارتفع بنسبة 15,2 % ليبلغ ما يعادل 63 % من العجز التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 مقارنة بسنة 2023. ويفسّر ارتفاع العجز الطاقي بالخصوص بتسارع واردات الطاقة بـ 16,6 % بالأسعار الجارية بسبب تراجع الإنتاج الوطني على وجه الخصوص.

وسجل الميزان الغذائي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 ارتفاعا نتيجة ارتفاع قيمة مبيعات زيت الزيتون لتبلغ 3818,9 م.د مقابل 2356,7 م.د وتحسن مبيعات منتجات الأسماك والتمور والقوارص وانخفاض قيمة مشتريات الحبوب المورد. وبالتوازي، سجل ميزان الخدمات تحسنا هاما بفضل ارتفاع العائدات السياحية بـ 7,4 % وتطور تحويلات التونسيين بالخارج بـ 3,2 % إلى حدود سبتمبر 2024. ونتيجة لما تقدم بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية ما يعادل 116 يوم توريد إلى حدود سبتمبر 2024 وهو ما تم تسجيله خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وشهدت الفترة الأخيرة من السنة الجارية تطور مؤشر التضخم حسب منحى تنازلي يعكس التراجع العام للأسعار، هذا إلى جانب تسجيل تراجع متواصل لنسبة التضخم الضمني أي التضخم بدون اعتبار الطاقة والمواد الغذائية منذ شهر أفريل لتصبح 6,4 % في شهر أوت.

واستنادا إلى النتائج المسجلة خلال الفترة المنقضية من سنة 2024 والمؤشرات الظرفية ذات الصلة خلال الفترة المتبقية من السنة وخاصة آفاق تطور قطاعات الإنتاج خلال الفترة المتبقية من السنة ومنها تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتسجيل تحسن في إنتاج عدد من القطاعات الصناعية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 وتأكد انتعاشة القطاع السياحي، تم تحيين نسبة النمو لسنة 2024 لتبلغ 1,6 % مقابل 2,1 % مقدّرة أوليا و0,2 % سنة 2023.

2) منوال النمو لسنة 2025 لتحقيق الانتعاشة الاقتصادية:

تكتسي سنة 2025 طابعا خاصا باعتبارها سنة مفصلية لتكريس الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي وخلق ديناميكية تنموية تضمن استعادة الثقة في قدرة الاقتصاد الوطني على التعافي وفتح الآفاق لكسب رهانات المرحلة القادمة وخاصة الارتقاء بمستوى عيش التونسيين وتقليص التفاوت بين مختلف الفئات والجهات. وقد ارتكزت تقديرات النمو لسنة 2025 على الأولويات التنموية التالية:

- تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومزيد دعم الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الدخل الضعيف وذلك من خلال تحسين نجاعة برامج الإحاطة الاجتماعية وتحسين ظروف العيش مع اعتماد استراتيجيات متجانسة وناجعة للتمكين الاقتصادي،
- اعتماد الترفيع في نسبة النمو كهدف جوهري للسياسات الاقتصادية إضافة إلى تحسين القدرة التشغيلية للاقتصاد الوطني،
- تكريس الأمن الغذائي والأمن الطاقي،
- مزيد دعم التنمية الجهوية وتعزيز الاندماج والتكامل بين الجهات.

فبالنسبة للمحيط العالمي، سينتظر أن تشهد الآفاق الاقتصادية العالمية تحسنا نسبيا للنشاط الاقتصادي مع تطورات متباينة. والجدير بالذكر أن تواتر التطورات الجيوستراتيجية التي يصعب التبؤ بها من شأنه أن يغذي المخاطر الضمنية المتعلقة بارتفاع منسوب عدم اليقين بخصوص نسق تطور الأسعار العالمية على وجه الخصوص، حيث ينتظر أن تشهد أسعار المحروقات تراجعا سنة 2025 ليبلغ معدل سعر البرميل 76,4 دولار مقابل 81,3 دولار سنة 2024 بسبب تواصل المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية.

وبخصوص المحيط الوطني، فسيعتمد منوال النمو لسنة 2025 على تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,2 % بالأسعار القارة مقابل 1,6 % سنة 2024. هذا وينتظر أن يتطور الناتج المحلي الإجمالي بدون اعتبار القطاع الفلاحي بنسبة 2,9 % سنة 2025 مقابل 0,9 % سنة 2024. وسيتسنى بفضل هذا المستوى من النمو مواصلة تحسين الدخل الفردي ليرتفع إلى 15520 دينار سنة 2025 مقابل 14202 د سنة 2024. وتستند هذه التقديرات على:

ـ تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 5,1 % بالأسعار القارة على أساس تسجيل تحسن طفيف في إنتاج الحبوب وإنتاج زيتون الزيت مقابل تسجيل تراجع نسبي لإنتاج التمور،

ـ تطوير إيجابي للنشاط الصناعي حيث ينتظر أن تتطور القيمة المضافة بنسبة 3,3 % مقابل انخفاض بنحو 2,7 ـ % سنة 2024 بدفع من القطاعات الموجهة للتصدير بعلاقة مع تحسن الطلب الخارجي الموجه لتونس.

ـ تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 2,8 %، حيث سيسجل قطاع النقل نموا للقيمة المضافة بنسبة 3,5 % وقطاع النزل والمقاهي والمطاعم بنسبة 5,5 % وقطاع التجارة بنسبة 2,3 % بعلاقة مع تواصل تراجع التضخم وتحسن المقدرة الشرائية، كما ينتظر مزيد تطوير قطاع تكنولوجيات الاتصال خاصة مع دخول حيز الاستغلال بتقنيات الجيل الخامس.

هذا وتتطلب المرحلة القادمة تكثيف الجهود لتجاوز الإشكاليات العالقة على مستوى المؤسسات العمومية التي تمر بصعوبات مالية.

وينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 13,3 % بالأسعار الجارية سنة 2025 ليرتفع حجم الاستثمار إلى 29632,7 م.د ما يعادل 16,2 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز 3400 م.د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 2800 م.د متوقعة لسنة 2024.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، ستستند تقديرات سنة 2025 إلى إحكام استغلال الفرص المتاحة لتعزيز الإنتاج والرفع من نسق الصادرات الوطنية تزامنا مع تنويع الأسواق المستهدفة والناشئة في إفريقيا وآسيا وتطوير الصادرات في القطاعات غير التقليدية والواعدة.

وفي هذا الإطار، يفترض منوال التنمية لسنة 2025 تطور صادرات السلع والخدمات بنسبة 5,3 % بالأسعار الجارية مقابل 3,2 % سنة 2024، متأتية أساسا من تطور صادرات الفسفاط ومشتقاته بنسبة 25 % بالأسعار الجارية سنة 2025 مقابل انخفاض بنسبة 20,1 ـ % منتظرة سنة 2024 نتيجة تحسّن الإنتاج الوطني والرّفع من المجهود التصديري، إضافة إلى تطوّر صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 12,3 % بالأسعار الجارية سنة 2025 بعلاقة مع تطوّر مبيعات زيت الزيتون، وتطوّر صادرات قطاع الصناعات المعملية بـ 3,3 % مقابل انخفاض بنسبة 1,2 ـ %.

وينتظر أن تشهد سنة 2025 تواصل المسار التنازلي لنسق تطور مؤشّر الأسعار عند الاستهلاك وذلك بعلاقة مع تقلّص حدّة الضغوطات التضخمية الناجمة عن تطور الأسعار سواء على الصعيد العالمي أو الوطني وتظافر الجهود لتوفير الموارد الأساسية في السوق بصفة منتظمة من خلال تكوين مخزونات احتياطية وتكثيف المراقبة للحدّ من المضاربات والتصدّي للاحتكار وكذلك مزيد تنظيم

مسالك التوزيع. وعلى هذا الأساس ينتظر أن تبلغ نسبة التضخم 6,6 % سنة 2025 مقابل 7,2 % سنة 2024.

3) السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2025:

سترتكز سنة 2025 على مواصلة مسار إصلاح القطاع المالي وذلك على مستوى الحوكمة وإعادة هيكلة القطاع ودعم الأسس المالية للمؤسسات المصرفية، حيث سيتم مواصلة تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية وتنفيذ استراتيجية معالجة الديون المصنفة والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية من جهة وتنزيل برامج إعادة هيكلة البنوك المشتركة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير خدمات مؤسسة الضمان من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بمنظومة الصرف، فينتظر تنزيل أحكام المجلة الجديدة للصرف ومواصلة العمل على تعزيز نشاط الصرف اليدوي وتعبئة الموارد من العملة بما يدعم الحركية المرسومة للنشاط الاقتصادي والمبادلات مع الخارج.

وبالنسبة للسوق المالية، فسيتجه العمل على تدعيم مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة وذلك أساسا عبر تطوير آليات الإصدار وتدعيم برنامج لإرساء ثقافة مالية للتعريف بدور السوق المالية ومزايا توظيف الادخار في التمويل المباشر للمؤسسات وتعزيز ثقة المستثمرين والمدخرين في تكريس الشفافية على كل المستويات.

وباعتبار أهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي، فسينتظر الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي ترتكز على الحوكمة المؤسساتية والإطار التشريعي والنفاذ إلى السوق والمنافسة والتمويل وتكريس ثقافة ريادة الأعمال والمرافقة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والتجديد والاستثمار في المجالات الحديثة والواعدة.

وسيرتكز العمل خلال سنة 2025 على البحث عن الحلول الملائمة لتأمين حاجيات تمويل الاقتصاد وخاصة المالية العمومية مع الحرص على استدامة الدين العمومي. وباعتبار تقلّص هوامش التحرك على مستوى سياسة الميزانية، يتوقع أن تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في عملية تمويل الاقتصاد عبر ضمان كلفة اقتراض ملائمة للمؤسسات والأفراد.

وبناء على ذلك، يتوقّع أن يواصل البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى الملائمة بين متطلبات التحكم في التضخم وتوفير الدعم المالي للاقتصاد، وعلى أساس ذلك ينتظر أن تتقدم كل

من الكتلة النقدية بـ 3 نقاط والمستحقات على الاقتصاد بـ 11,1 % و5,9 % وهو نسق يأخذ بعين الاعتبار تحسّن نسب النمو والاستثمار وبالتالي تطور حاجيات التمويل بنسق مدعّم.

II ـ تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية :

1) تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية:

ستتركز السياسات القطاعية على تأسيس هيكلة اقتصادية أكثر تنوعا وذات قدرة تنافسية أفضل من خلال التشجيع على الارتقاء في سلسلة القيمة المضافة والحرص على توظيف الميزات التفاضلية والإمكانات المتاحة لخلق مشاريع جديدة خاصة بالجهات الداخلية، إضافة إلى تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات وتنويعها والرّفع من نجاعة منظومة البحث والتطوير والتجديد على مستوى أنشطة الإنتاج والخدمات.

فبالنسبة للقطاع الصناعي، ستندرج الرهانات في إطار الرؤية الاستراتيجية للصناعة في أفق 2035 التي ترتكز على تحقيق صناعة ذات قدرة تنافسية عالية وذات محتوى تكنولوجي متطور وذلك أساسا من خلال إعادة هيكلة الشركات الوطنية وتذليل الصعوبات المعترضة في مجال النقل واللوجستية وتحسين الخدمات الإدارية المقدمة للمستثمر من خلال إحداث فضاء المستثمر ورقمنة خدمات محاضر المؤسسات وتطوير مناطق صناعية مندمجة صديقة للبيئة.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، تتمحور الأولويات سنة 2025 أساسا على تعزيز الأمن الطاقي والحدّ من العجز الطاقي المتفاقم، كما أن اعتماد المزيج الكهربائي بصفة شبه كلية على الغاز الطبيعي (97%) من جهة والتراجع المتواصل للموارد الوطنية من الغاز الطبيعي من جهة أخرى يستوجب استحثاث نسق الاستثمار في الطاقات المتجددة وإنجاز مشاريع تعزيز شبكة نقل الكهرباء واندماجها الإقليمي.

فبخصوص قطاع المحروقات، سينتظر أن يسجّل تراجعا في نسبة النمو بالأسعار القارة في حدود 0,6 ـ %. ومن المنتظر تكرير حوالي 1,5 مليون طن من النفط الخام خلال سنة 2025 مقابل 1,12 مليون طن سنة 2024 وتقدّر نسبة تغطية حاجيات السوق المحلية من المواد البترولية المكررة سنة 2025 بحوالي 19 %.

وينتظر أن يسجّل قطاع الكهرباء والغاز تحسّنا في الطلب على الكهرباء وتحقيق نسبة نمو في حدود 4,2 % مقارنة بسنة 2024.

وسيشهد الانتقال الطاقي تقدّما من خلال مواصلة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة على غرار إنجاز محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، وتفعيل تدخلات صندوق الانتقال

الطاقي وتعزيز دور القطاع الخاص ودفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومتابعة إنجاز المشاريع في إطار نظام التراخيص وتنفيذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالنقل الكهربائي من خلال تركيز شبكة نموذجية لنقاط الشحن على مستوى البلديات وتطوير تكنولوجيات جديدة على غرار الهيدروجين الأخضر والتنقل الكهربائي وتخزين الكهرباء وتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

ومن المنتظر أن تتطور القيمة المضافة بقطاع المناجم بـ 28 % مقابل 3,4 % سنة 2024 وذلك راجع أساسا إلى تقديرات ارتفاع الإنتاج الوطني من الفسفاط من 3,2 مليون طن سنة 2024 إلى 5 مليون طن سنة 2025 وإنتاج قرابة 500 ألف طن من مادة الحديد و70 ألف طن من مادة الملح و22 ألف طن من مادة الزنك والرصاص.

وبالنسبة للقطاع السياحي، فسيتم العمل على تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية باستثمارات تقدر بـ 600 م.د. ومن المنتظر أن يشهد قطاع السياحة تطورا هاما من حيث عدد الليالي السياحية المقضاة بنسبة 4 % وتحقيق نسبة نمو بـ 5,5 %. وسيشهد قطاع الصناعات التقليدية تطوّرا في عدد مواطن الشغل المحدثة وارتفاع نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية.

وتندرج أوليات قطاع التجارة الداخلية أساسا على مزيد الانفتاح على الأسواق الخارجية ومزيد ابرام علاقات الشراكة والتكامل الاقتصادي ومراجعة روزنامة التصدير بالنسبة لمنتوجات الخضر والغلال والانطلاق في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير وإحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري التي ستعهد لها مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد واعتماد منظومة الكترونية لتلقي عرائض الدفاع التجاري على الخط، هذا بالإضافة إلى ضمان التنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل المهنية قصد ضمان تزويد منتظم للسوق بمختلف المواد الفلاحية واتخاذ الإجراءات التعديلية اللازمة مع العمل على ترشيد مستوى نفقات الدعم ومزيد تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة عبر التكنولوجيات الحديثة والشروع في إنجاز الاستراتيجية الوطنية في التجارة الالكترونية.

ومن المنتظر أن يرتكز قطاع تكنولوجيات الاتصال سنة 2025 أساسا على مواصلة مراجعة الإطار القانوني والحوكمة الرقمية ومواصلة تركيز برنامج التحول الرقمي للإدارة من خلال مواصلة تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية وإرساء منظومة المعرّف الوطني الوحيد للمواطن وتركيز حلول إمضاء الكتروني قطاعيا والانطلاق في اعتماد منظومة رقمنة إجراءات متابعة وخلاص الشراء العمومي.

وسيشهد قطاع النقل والخدمات اللوجستية أهمية بالغة باعتبار التجاوزات والإشكاليات التي يواجهها خاصة فيما يتعلق بالنقل العمومي للأشخاص والنقل الحديدي ومنظومة التنقلات الحضرية بين المدن، حيث سيتم إنجاز المخطط المديري للتنقلات الحضرية الكبرى بالتنسيق بين وزارة النقل ووكالة التعمير بتونس ومواصلة الشركة الوطنية للسكك الحديدية لمشاريع تجديد السكة وتدعيم الجسور والحماية من الفيضانات، كما سيتم برمجة اقتناء 418 حافلة جديدة واقتناء 220 حافلة جديدة لفائدة الشركات الجهوية للنقل واقتناء قاطرات وعربات لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة، وتدعيم خدمات الموانئ البحرية التجارية باستكمال اقتناء 6 جرارات مينائية وإنجاز دراسة إعداد المخطط المديري للموانئ.

وبالنسبة لقطاع السكن والتهيئة العمرانية، فإنه سيرتكز على مواصلة العمل على تحسين ظروف العيش وتوفير السكن اللائق والمرافق والخدمات الضرورية وذلك أساسا من خلال العمل على الانتهاء من إعداد مشروع مراجعة التهيئة الترابية والتعمير والرّفع من جودة الدراسات العمرانية والحدّ من التوسّع العمراني العشوائي وإرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة والعمل على الانتهاء من إعداد مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وتبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على تراخيص البناء والتقليص من آجالها والتسريع في متابعة ضبط قائمات المنتفعين بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي على المستوى الجهوي.

2) دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال وإرساء اقتصاد المعرفة والتجديد:

ستتركز التوجهات الاستراتيجية الكبرى بالنسبة لدفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال على:

ـ استحثاث نسق إنجاز المشاريع الكبرى الخاصة التي بشأنها إبرام اتفاقيات استثمار على غرار مشروع المدن الرياضية العالمية بوخاطر ومشروع المرفأ المالي بمنطقة الحسيان بأريانة ومشروع المنتجع السياحي الصحراوي بتوزر بشركة الديار القطرية،

ـ تطوير الإطار التشريعي للاستثمار أساسا من خلال إصدار المشروع المعدّل بقانون الاستثمار على ضوء التقييم والدراسات المنجزة وتحرير المبادرة الخاصة وتكريس مبدأ حرية الاستثمار من خلال مراجعة التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية،

ـ رقمنة الخدمات الإدارية الموجهة للمستثمرين،

ـ دعم التجارة عبر الحدود وتحسين الخدمات اللوجستية أساسا من خلال تطوير وتوسعة الميناء التجاري برادس وإصدار الإطار القانوني للوجستيك والانطلاق في استغلال النظام الآلي للتصرف في الحاويات والمجرورات بميناء رادس،

ـ النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

ـ إعداد خارطة استثمارية لكل إقليم لتحقيق توزيع متوازن للمشاريع الاستثمارية الكبرى بغاية تحقيق تنمية مستدامة وشاملة وعادلة تعزّز من تنافسية الاقتصاد الوطني في إطار التكامل في التنمية بين الجهات،

ـ تحسين مؤشرات تونس في التقارير التنافسية لتقييم مناخ الأعمال الذي يعتبر من أهم الآليات للترويج بموقع تونس كوجهة استثمارية واعدة.

وفيما يتعلق ببناء اقتصاد المعرفة، سيتم العمل خلال سنة 2025 على تسريع الإصلاحات الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة والتوجه نحو اقتصاد ذو قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عالي مقوماته التجديد والبحث والتطوير. وتعتمد الخطة الإصلاحية في الغرض على المحاور الأساسية التالية:

ـ وضع إطار قانوني ومؤسساتي لإرساء اقتصاد المعرفة والنهوض بالمنظومة الوطنية للتجديد والبحث والتطوير وذلك أساسا من خلال:

ـ إرساء حوكمة جديدة للمنظومة الوطنية للتجديد والبحث والتطوير عبر إحداث مجلس أعلى للتجديد والبحث والتطوير لدى رئاسة الحكومة يترأسه رئيس الحكومة يتولى خاصة وضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية في مجال التجديد والبحث والتطوير وتطوير السياسات العمومية في هذا المجال،

ـ إحداث خطوط تمويل بالصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المؤسسات الناشئة والمؤسسات المجددة تخصص لدعم منظومة التجديد والبحث والتطوير ووضع تشجيعات جبائية بعنوان الاستثمار في البحث والتجديد،

ـ تعزيز إدارة منظومة الملكية الفكرية وحسن استغلال براءات الاختراع وتطوير آليات المرافقة لحاملي المشاريع المجددة ودعم إحداث المؤسسات الناشئة.

3) رأس المال البشري قوام التنمية الشاملة:

خلال سنة 2025، سيتم استحثاث نسق استكمال مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المبرمجة بالمخطط التنموي 2023 ـ 2025 وذلك بالخصوص من خلال العمل على مراجعة المنظومة التعليمية والتربوية وتطوير السياسات النشيطة لدعم التشغيل ودفع المبادرة الخاصة فضلا عن رعاية وحماية الأسرة والطفولة والمرأة وكبار السن والنهوض بالأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية وتوفير خدمات صحية وتغطية اجتماعية جيدة للجميع.

4) تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة:

ستكون سنة 2025 سنة التجسيم الفعلي لمقتضيات التقسيم الترابي الجديد فضلا عن مواصلة تكريس أولويات الفترة القادمة في مجال التنمية الجهوية وفقا للمحاور التالية:

1. جهات تساهم في صياغة أولوياتها في إطار اللامركزية،
2. جهات جاذبة للاستثمار وذات قدرة تنافسية عالية،
3. تهيئة ترابية دامجة.
4. جهات تساهم في صياغة أولوياتها في إطار اللامركزية.

وفي إطار مواصلة اللامركزية أساسا ودعم العمل التنموي بالجهات والأقاليم، ستشهد سنة 2025:

ـ ضبط التصوّر الجديد لدور ومجالات تدخل المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بما يتلاءم مع التقسيم الترابي الجديد للأقاليم وذلك من خلال مراجعة مناطق تدخل هذه الهياكل حسب الأقاليم وملائمة المهام الموكولة لها خاصة في اتجاه دعم ومرافقة المجالس المنتخبة بما في ذلك عملية التخطيط لتنمية مجالها الترابي وذلك عبر المساندة في إعداد المخططات الإقليمية والجهوية،

ـ إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية والتي تهدف بالأساس إلى تحقيق التناغم بين السياسات العمومية على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي واستغلال الفرص المتاحة والميزات التفاضلية ذات البعد المحلي والجهوي والإقليمي فضلا عن تمتين أسس التنمية المستدامة ومضامينها الاجتماعية،

ـ مواصلة إنجاز برنامج تمويل الجماعات المحلية لفائدة 177 بلدية التي تم توسعة حدودها الترابية باستثمارات في حدود 115,2 م.د،

وبهدف التقليص من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات وإرساء تنمية عادلة وشاملة، ستشهد سنة 2025 مواصلة إنجاز البرامج الجهوية الخصوصية في مختلف مكوناتها من خلال:

ـ رصد اعتمادات في حدود 252,5 م.د بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية تشمل التدخّل بعناصر تحسين ظروف العيش والتكوين المهني وإحداث وتدعيم مواطن الشغل للباعثين الشبان،

ـ تخصيص اعتمادات بقيمة 40 م.د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 30 م.د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و10 م.د لآلية اعتماد الانطلاق 2،

ـ استكمال إنجاز باقي مكونات مشاريع برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني من خلال خلاص مستحقات المقاولات ومسدي الخدمات وإعداد الأختام النهائية للصفقات باعتمادات تقدّر بـ 35 م.د (منها 20 م.د على ميزانية الدولة و15 م.د تمويل خارجي) واستحثاث نسق إنجاز مشاريع القسط الثالث من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 110 م.د (منها 60 م.د على ميزانية الدولة و50 م.د تمويل خارجي)،

ـ استكمال الأشغال للمشاريع المتبقية من الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية بكلفة جملية تقدّر بـ 10 م.د، ومواصلة الأشغال بالجيل الثاني من خلال استكمال أشغال البنية الأساسية بـ 47 حيّا ومواصلة أشغال البنية الأساسية بـ 35 حيّا وإنهاء دراسات البرمجة الوظيفية والإعلام على طلب العروض للدراسات المعمارية والفنية لـ 44 منشأة خاصة بالتجهيزات الجماعية والفضاءات الاقتصادية وذلك باستثمارات تقدّر بـ 200 م.د،

ـ انطلاق الأشغال بمشاريع برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة باستثمارات تقدّر بـ 15 م.د،

وستشهد سنة 2025 مواصلة إعداد جملة من الدراسات الخاصة بمجال التهيئة الترابية والانطلاق في إعداد دراسات جديدة، حيث سيتم الشروع في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

ومن أهم الدراسات الخصوصية التي ينتظر الانتهاء من إعدادها خلال سنة 2025 "دراسة التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري" التي يشمل محيطها كامل التراب الوطني وتهدف إلى وضع استراتيجية للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستدامة.

سيتواصل خلال سنة 2025 العمل على:

ـ إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية وفق رؤية تنموية دامجة تنطلق من الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق بهدف تحويلها من مناطق محرومة إلى مناطق مساهمة في مجهود التنمية ورافدا لها.

ـ مزيد خلق مجالات للتعاون والتبادل التجاري بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر وذلك بمواصلة أشغال اللجنة الثنائية لتنمية المناطق الحدودية بين تونس والجزائر واللجنة التوجيهية لمشروع دراسة التنمية الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية عبر الحدود بين تونس (ولاية جندوبة) والجزائر (ولاية الطارف).

ـ مواصلة أشغال الصيانة بمنشآت المعابر الحدودية.

5) الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية:

في هذا الإطار، تتنزل السياسات للقطاعات الاقتصادية ضمن رؤية تعتمد على التأقلم والتأهيل واستغلال الفرص الجديدة في مجالات الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق والمستدام وذلك بالعمل خاصة على:

ـ تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة مع قدرة التكيف مع التغيرات المناخية بترشيد استعمال الموارد المائية المتاحة والعناية بالفلاحة المطرية والتشجيع على نظم الإنتاج المحافظة على مقوّمات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على اختزال وتثمين مياه الأمطار إلى جانب حماية الثروة السمكية والنظم البحرية وترشيد استغلالها وضمان استدامتها.

ـ مواصلة ترسيخ مسار الاستدامة وبتعميم الخدمات البيئية وتوفير ضمانات لإزالة التلوث وحماية المنظومات البيئية بالتوجّه نحو معالجة وتثمين النفايات وتطوير الاقتصاد الدائري والنهوض بالقطاعات المتجددة والنمو الأخضر.

ـ تعزيز اعتماد الطاقات المتجددة لتأمين الأمن الطاقي والتحكم في التكنولوجيات والبحث والتطوير البيئي ودفع التجديد في مجالات ذات القيمة المضافة والمستدامة بما في ذلك مزيد النهوض بالمؤسسات الناشئة المتخصصة.

2.أعمال اللجنتين:

عقدت لجنتا المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة يوم 01 نوفمبر 2024 للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025.

وتعرّض السيد الوزير في مستهل كلمته إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي اتّسم بتباطؤ التعافي الاقتصادي واستقرار الأسعار العالمية وهو ما تسبب في تراجع الطلب الخارجي الموجه لتونس نتيجة تباطؤ النمو بمنطقة الأورو وخاصة ألمانيا خلال النصف الأول من سنة 2024 واستقرار نفقات الدعم في علاقة مع تباطؤ أسعار المحروقات بما مكّن من المحافظة مبدئيا على أهداف قانون المالية لسنة 2024.

وبيّن بخصوص الوضع الاقتصادي الوطني أنه تميز بضعف الأداء الاقتصادي وهو ما يحتم ضرورة الخروج من فخ النمو الضعيف، مشيرا إلى تطور الناتج دون اعتبار الفلاحة بنسبة 0,2 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 وتعافي نسبي للنشاط الفلاحي بفضل ارتفاع تقديرات صابة الحبوب بـ 11,97 مليون قنطار سنة 2024 مقابل 5,5 مليون قنطار سنة 2023 وارتفاع الكميات المصدرة من زيت الزيتون إلى 142,1 ألف طن في موفّى شهر أوت مقابل 139,1 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وذكّر من جهة أخرى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة (4,1- %) خلال السداسي الأول من السنة الجارية وانخفاض الإنتاج في الصناعات المعملية بسبب انخفاض صادرات النسيج بنسبة (6,3- %) وتطور طفيف لصادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية (0,9 %) إلى موفّى شهر سبتمبر 2024. كما أن أداء القطاعات الاستخراجية شهد كذلك تواصل التراجع وخاصة بالنسبة لنشاط نقل الفسفاط الخام من المناجم السطحية إلى المغاسل وتأخر عملية الصيانة السنوية للمغاسل وتعطل مغسلة الرديف ونقص المياه الصناعية المزودة وتواصل التراجع الطبيعي للإنتاج في أغلب الحقول النفطية والغازية وتراجع معدّل الإنتاج اليومي للنفط الى 29,6 ألف برميل/لليوم إلى موفّى شهر جويلية 2024 مقابل 33,8 ألف برميل سنة 2023 وعدم التوصل إلى تسجيل استكشافات جديدة.

وأفاد أن مستوى القطاع السياحي شهد أداء جيّدا، حيث بلغت العائدات السياحية 5980 م.د إلى غاية 20 أكتوبر 2024 مقابل 5625,6 م.د مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2023 وذلك رغم انخفاض عدد السياح الليبيين بنسبة (15,7-%) بسبب غلق معبر رأس جدير.

ثم استعرض جملة المؤشرات المتعلقة بالاستثمار على غرار ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 36,9 % مقارنة بالسبعة أشهر الأولى من سنة 2023 نتيجة الارتفاع الملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة بـ67,7.% وتطور واردات مواد التجهيز إلى4,1 % في موفى شهر سبتمبر من السنة الجارية مقابل 0,1 % خلال نفس الفترة من سنة 2023 وانخفاض نوايا الاستثمار بنسبة (0,8 ـ %) في موفى شهر أوت 2024.

وبخصوص التشغيل، فقد ارتفع عدد النشيطين ليبلغ 4146,1 ألف خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 مقابل 4096,0 ألف خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023 وارتفعت بطالة الشباب بسبب تفاقم ظاهرة الانقطاع المبكّر عن التعليم وضعف الانخراط في برامج التكوين المهني.

واستعرض مؤشرات التجارة الخارجية المتمثلة خاصة في ارتفاع صادرات زيت الزيتون لتبلغ 4038,5 م د في موفّى شهر سبتمبر 2024 مقابل 2573,3 خلال نفس الفترة من سنة 2023 وانخفاض صادرات الفسفاط ومشتقاته بـ (24,4 ـ %) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024 وانخفاض صادرات النظام المصدّر كليّا الذي يمثل حوالي ثلثي صادرات السلع وانخفاض واردات المواد الأولية ومواد التجهيز (تمثل حوالي 50 % من جملة واردات السلع) بنسبة (2,7 ـ %) خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية وتوسّع العجز الطاقي ليمثل 62,4 % من إجمالي العجز التجاري إلى موفّى شهر سبتمبر 2024. وقدّم مؤشرات عن التحسّن المتواصل لتحويلات التونسيين بالخارج وعن انخفاض نسبة العجز الجاري لتصل إلى 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2024 مقابل 2,1 % خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، كما بلغت المدّخرات من العملة الصعبة ما يعادل 111 يوم توريد إلى حدود 30 أكتوبر 2024 مقابل 112 خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وأفاد أن مؤشر الأسعار شهد مسارا تنازليا بسبب استقرار نسبة الفائدة المديرية في مستوى 8 % منذ جانفي 2023 وبلوغ سعر صرف الدولار 3,10820 وسعر صرف الأورو 3,35433 في 28 أكتوبر 2024 مقابل على التوالي 3,18011 دينار و3,35885 دينار خلال نفس اليوم من السنة الفارطة.

هذا وقدّم السيد الوزير جملة المؤشرات المتعلقة بتكريس التماسك والإدماج الاجتماعي والتي تم تلخيصها في:

- الترفيع في المنحة المسندة للفئات الفقيرة المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي من 220 د الى 240 د.
- الترفيع بنسبة 7 % في الأجور الدنيا المضمونة في القطاع الخاص .
- تحسن جرايات المتقاعدين بعلاقة مع الترفيع في الأجور الدنيا المضمونة والزيادة في الجرايات الدنيا من 180 د إلى 240 د.

- الترفيع في منحة العودة المدرسية لأطفال العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل من 50 د إلى 100 د .
- استكمال إدماج الدفعة الثانية من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية والبالغ عددهم 5000 عامل.
- مساندة السياسات النشيطة للتشغيل وبرامج التمكين الاقتصادي خاصة بالنسبة للمرأة في إطار برنامج "رائدات."
- رصد خطوط تمويل لمساندة تكوين الشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تنقيح واتمام الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع.
- المصادقة على المخطط العملي لتفعيل نظام المبادر الذاتي.

ثم استعرض مجمل المؤشرات التي تم الارتكاز عليها لتحيين منوال النمو لسنة 2025 وتتمثل في نموّ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,6 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 وتواصل الأداء الجيد لقطاع الخدمات وخاصة السياحة وتكنولوجيات الاتصال وفي المقابل تسجيل انخفاض هام للقيمة المضافة في القطاع الصناعي، هذا إضافة إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 36,9 % خلال السبعة أشهر الأولى من السنة الجارية وتطور التضخم حسب مسار تنازلي ليبلغ 6,7 % في شهر سبتمبر 2024. وعليه، فقد تمّ تحيين نسبة النموّ لسنة 2024 لتبلغ 1,6 % مقابل 2,1 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2024.

واستعرض أهم فرضيات منوال النمو لسنة 2025 على غرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية خاصة المعطلة واستقطاب الاستثمارات الجديدة ومعالجة الإشكاليات المعوقة لتطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية وتحسين نجاعة برامج تنمية الجهات الداخلية وآليات التمكين الاقتصادي.

وأفاد أن التقديرات المتعلقة بنسب النموّ بالأسعار القارة والناتج بالأسعار الجارية استندت إلى عدد من المنطلقات الداعمة على غرار اعتماد استحثاث نسق إنجاز مشاريع الاستثمار خاصة منها ذات الطابع الاستراتيجي والإجراءات ذات الأثر الحيني لرفع مقدرات إنتاج القطاعات الحيوية وضمان انتظاميتها.

واستعرض بعض إنجازات سنة 2024 والمشاريع والبرامج المبرمجة لسنة 2025 في المجالات الرامية لتطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية. وتتمثل في:

- تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية في عديد القطاعات على غرار الصناعة والمناجم والسياحة والتكنولوجيات الحديثة والطرقات والجسور والنقل،

- دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال من خلال خاصة تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار وتكريس مبدأ حرية الاستثمار ومقاومة اقتصاد الريع وتحرير المبادرة الخاصة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع الكبرى إلخ...

- التحديث الإداري وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة ومحاربة الفساد في قطاعات على غرار التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والثقافة والشباب والرياضة والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والتشغيل والمبادرة والصحة والعدالة الاجتماعية،

- تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة في عدد من البرامج الهامة كالبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة والاستثمارات البلدية،

- الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية في مجالات الفلاحة والماء الصالح للشرب والبيئة وتكريس الانتقال الطاقي.

ودار نقاش، ثمّن خلاله النواب المنهجية التي تم اعتمادها في إعداد مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 باعتبارها انبنت على تشخيص عميق وتمش منطقي وتقييم موضوعي للسنة الحالية ولجملة المخاطر، مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة إيلاء جملة المخاطر المتوقعة الأهمية القصوى من خلال سن جملة من الإجراءات العملية لمواجهتها وتلافيها قصد تحقيق الأهداف المرسومة.

بينما رأى بعض النواب أنّ مضامين مشروع الميزان الاقتصادي غير متناغمة مع مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي يتطلب العديد من التعديلات باعتباره لم يتضمن إجراءات فعلية هادفة لدعم الاستثمار.

واعتبر عدد من النواب أنّ تحقيق نسبة النمو لسنة 2025 سيكون رهين التغيرات العالمية والرّفع من نسق تنفيذ المشاريع العمومية وحوكمة متابعة المشاريع المعطلة وضرورة اعتماد تخطيط قبلي دقيق لتفادي تعطلها لما له من انعكاسات سلبية على دفع عجلة التنمية، هذا بالإضافة إلى ضرورة اعتماد منوال تنمية جديد يرتكز على البعد الجهوي والإقليمي للتنمية والاستغلال الأمثل للثروات وتكثيف الأقطاب الاقتصادية والصناعية، مؤكدين في هذا الإطار على أهمية التكامل بين الرؤية التنموية والسياسات العمومية وتوفير البنية التحتية اللازمة.

ودعوا إلى ضرورة سن إجراءات ونصوص تشريعية وتخصيص اعتمادات من شأنها دفع الاستثمار في عديد القطاعات لاسيما منها القطاع الفلاحي والنهوض بالقطاع الصناعي خاصة منه قطاع السيارات الذي يمثل نسبة هامة في الميزان التجاري، هذا إلى جانب مكافحة الإقصاء المالي الذي يجب العمل على تفعيله من خلال انشاء البنك البريدي.

وجدّد النواب تأكيدهم على أنه لا يمكن تحقيق النمو المرتقب دون رقمنة الإدارة والتقليص من الاستخلاص نقدا وتجاوز معوقات دفع الاستثمار وتعزيز الصادرات في كل القطاعات.

وفي ذات السياق، تطرقوا إلى ضرورة تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية قصد دعم الاستثمار وتمويل المشاريع الكبرى، إلى جانب مزيد تعزيز دور الموانئ التجارية في دفع عجلة الاقتصاد من خلال دعم التجارة الخارجية وتحقيق نقلة نوعية في المجال..

وفي ما يتعلق بالتنمية الجهوية، اعتبر بعض النواب أنّ التشخيص المعتمد في وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لم يتضمن مخرجات التشخيص الميداني للمجالس المحلية والجهوية، وتساءلوا عن كيفية التنصيص على شعار "رأس المال البشري قوام التنمية " في ظل غياب رؤية تعتمد على الرأس المال الوطني والاستثمار الداخلي. واعتبروا أنه لا يمكن تحقيق شعار "تنمية جهوية عادلة" دون توزيع عادل للثروات وتدعيم الإدارات الجهوية للتنمية بالكفاءات وتغيير دوري للمديرين لغاية تعميم الخبرات وتنويعها.

وبخصوص قطاع الطاقة والمحروقات، اعتبروا أنّ دعم الطاقات المتجددة المعتمدة على الرياح والطاقة الشمسية يعتبر من أهم السبل لتطوير أداء القطاع الطاقي، حيث أشار النواب إلى وجود دراسات تبيّن أنّ الشركات المختصة في الطاقات البديلة تتمتع بنسبة إدماج تفوق 50 % مما يوفر حوالي 300 مليون أورو للتصدير و100 مليون أورو للسوق المحلية.

كما أكّد النواب على ضرورة دعم القطاعات الاستخراجية من خلال تكثيف الاستكشافات والبحث وذلك بتخصيص الاعتمادات اللازمة وإبرام اتفاقيات شراكة مع المختصين في المجال مع إعطاء الأولوية للشريك المحلي وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالرخص التي تتسبب في تعطيل عمليات الربط. وفي هذا الإطار، اقترح أحد النواب إحداث لجنة عسكرية تهتم باستكشاف الغاز.

وفي ذات السياق، أشار النواب إلى ضرورة عدم الاعتماد على الغاز الصخري كمصدر للطاقة لما فيه من مخاطر تسرب غازات سامة وتلويث للمائدة المائية، مستفسرين عن مدى تأثيره على استنزاف

المائدة المائية ومسببات الغازات النابعة من الاستخراجات مذكّرين أن هذا التوجه جوبه في فترة سابقة برفض من قبل عديد الخبراء ومنظمات المجتمع المدني.

هذا واستأثر قطاع الفسفاط بحيّز هام من التدخلات، حيث أكّد جل النواب على غياب رؤية واستراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع وتعافيه وهو ما يتطلب إيجاد الآليات الكفيلة بحل مشاكل القطاع قصد استرجاع نسق الإنتاج الطبيعي بتظافر جهود مختلف الوزارات المتداخلة على غرار وزارة الطاقة والمناجم ووزارة النقل ووزراة الاقتصاد والتخطيط.

وبيّنوا أنه يجب العمل على تحسين المناخ الاجتماعي وكذلك العمل على توفير المرافق الصحية الضرورية باعتبار ارتباط نشاط المجمع الكيمائي بظهور العديد من الأمراض الخطرة والنادرة. وطالبوا بضرورة التدقيق في وضعيات الشركات المرتبطة بإنتاج الفسفاط والتي تؤمن الإنتاج والنقل والتكرير وتعاني من تردي البنية التحتية، وذلك من خلال توفير الاعتمادات الضرورية لتحسين أدائها. إضافة إلى ضرورة تطوير منظومة النقل وصيانة المعدات والتجهيزات بمحطات التحويل بالمضيلة والصخيرة وقابس لدعم الطاقة التحويلية والتصديرية.

وفي نفس السياق، تطرقوا لمجمل الإشكاليات المتعلقة بالنقل من المناجم السطحية مما يتطلب تطوير وسائل النقل المستعملة وتحديثها، هذا بالإضافة إلى أنّ أقطاب التكرير خاصة منها المضيلة-صفاقس تشكو من ضعف نسبة التكرير مقارنة بالكميات المخزنة الخامة.

وبالنسبة للقطاع الصناعي، فقد أشاروا إلى تراجع قطاع الصناعات المعملية خاصة منها قطاع النسيج المحلي الذي أصبح مرتكزا على قطاع النسيج المصدر كليا وغياب شبه كلي للإنتاج المحلي في ظل غزو كبير للصناعة التركية مما أدى إلى انخفاض هامش المنافسة في السوق المحلية.

ودعوا إلى ضرورة تأهيل المجمعات الصناعية ووحدات الإنتاج وفق المعايير البيئية الدولية للتقليص من توريد عديد من المواد على غرار الأمونيتر، هذا إلى جانب تهيئة المناطق الصناعية بالمرافق الضرورية لجلب المستثمرين.

وبخصوص القطاع الفلاحي، أكد النواب على ضرورة وضع الإجراءات والتمويلات الضرورية التي من شأنها النهوض بالقطاع الفلاحي خاصة مع الإشكاليات التي يعاني منها القطاع في ظل موسم زراعي كارثي بسبب الجفاف، مشيرين في هذا الصدد على أهمية وضع مخطط استراتيجي لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالشح المائي على غرار التوجه نحو تكثيف محطات تحلية المياه في الشمال لتغذية السدود ، كما اقترحوا تطوير الصناعات التحويلة العذائية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي وفتح أسواق جديدة ، هذا

بالإضافة إلى أهمية الاهتمام بالضيعات الفلاحية المهملة والحد من غلاء الأسمدة والبذور. واستفسروا عن أسباب تعطل برامج التنمية الفلاحية المندمجة في عدد من الولايات.

وبالنسبة للتصدي للقطاع الموازي، أجمع النواب على التفاقم الكبير لهذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المنظم، وتساءلوا عن التكلفة الفعلية لتغيير العملة ومدى تأثيرها على التقليص من تداعيات هذا القطاع. وأكدوا في هذا السياق على تكثيف الرقابة على المناطق الحدودية في الجنوب التي اعتبروها مركز تجميع للقطاع الموازي ولوبيات الفساد في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بدفع الاستثمار، أكدوا على أهمية الاستقرار الجبائي لجلب الاستثمار الداخلي والخارجي، هذا إلى جانب أهمية مراجعة أحكام مجلة الصرف. كما أكّدوا على أهمية التقليص من التراخيص وتعويضها بكراسات الشروط ومزيد تبسيط الإجراءات الإدارية في اتجاه تشجيع المستثمر التونسي. كما اقترحوا إرساء بنك معلومات حول الطلبة المبتكرين لما فيه من تداعيات إيجابية في بعث استثمارات متجددة وواعدة.

وبخصوص القطاع السياحي، تطرق النواب إلى أهمية تنمية القدرة التنافسية للقطاع من خلال تطوير صناعة سياحية ذات مردودية عالية على غرار السياحة الجبلية والسياحة الصحية وتدعيم الوجهة التونسية بالنسبة لسفن النقل البحري السياحي خاصة في المناطق القريبة من البلدان الأوروبية.

وتساءل النواب عن دواعي عدم تضمن المخططات التنموية لمزيد من المناطق الصناعية خاصة بالمناطق ذات مؤشرات تنموية متدنية بالرغم من وجود امتيازات وتحفيزات للاستثمار. وشدّدوا على ضرورة إنجاز معابر حدودية جديدة شرق-غرب لتطوير المبادلات التجارية مع دول الجوار. كما أكدوا على حل كل الإشكاليات التي تحول دون استكمال إنجاز المشاريع المعطلة في قطاعات التكوين المهني وبعث المشاريع ذات القيمة المضافة وضرورة التسريع في المشاريع المرتبطة بالطرقات السيارة والأروقة الوطنية خاصة منها المرتبطة بالجنوب مشيرين إلى أهمية وضع رؤية استشرافية للجنوب في أفق 2030.

وأوصى بعض أعضاء اللجنة بضرورة الإحاطة بالقطاع الفلاحي والعمل على إرساء مخطط وطني شامل بحسن استغلال الأراضي الدولية الفلاحية والإحاطة الكاملة بصغار الفلاحين والتعويض عن الارض الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية وتعزيز مناخ الاستثمار في القطاع بإقرار مزيد من التحفيز إن وإحداث ديوان وطني للتمور الذي طال انتظاره بهدف النهوض بالقطاع

وفي تفاعله مع تساؤلات واستفسارات النواب، أكّد السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أنّ وثيقة الميزان الاقتصادي هي نتاج عمل تشاركي مع كل الوزارات وتناغم تامّ مع المعطيات الواردة في مشروع

ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025، مشيرا إلى أنّ منوال التنمية لسنة 2025 ينتقل من مرحلة الصمود إلى بداية تحقيق الانتعاشة الاقتصادية ويتضمن مؤشرات إيجابية يمكن البناء عليها لتحقيق نسبة نمو بـ3،2% على غرار ارتفاع نسبة الاستهلاك الداخلي ودفع الاستثمار وتطور الصادرات خاصة في مجال الإنتاج الفلاحي مع تواصل الضغط على الواردات.

وبخصوص ضعف تطور مؤشر النفقات العمومية مقارنة بنسبة النمو المرتقبة، بيّن أنّ أهمية الاستثمار تكمن في إنجاز المشاريع العمومية المعطلة باعتبار توفر التمويلات، وأكّد أنّ العمل متواصل على تسريع تنفيذ هذه المشاريع المعطلة، مذكرا في هذا الإطار بصدور الأمر عدد 497 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط صيغ وإجراءات خاصة تتعلق بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي وتسريع إنجاز المشاريع العمومية الكبرى المعطلة.

وقدّم توضيحات حول اللجوء إلى نظرية الترفيع في نسبة الفائدة المديرية للتقليص من نسبة التضخم المالي، حيث بيّن أنّ نظرية التخفيض في نسبة الفائدة يمكن أن تشجع على الاستثمار وبالتالي توفر السلع وانخفاض الأسعار ولكن ذلك يتطلب حيزا من الزمن وهو ما يفسر اللجوء إلى تطبيق السياسات النقدية المتشددة في صورة تواصل الضغط على مستوى التضخم المالي.

وفي ما يتعلق بالتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أكد إلى أنّ الوزارة تعمل على وضع منهجية مجدّدة وناجعة وإيلاء أهمية للبعد المحلي والجهوي والإقليمي حيث ستتولى المجالس الجهوية الجديدة وضع التصورات الأولية لمخطط 2026-2030، مشيرا إلى أنّه سيتمّ العمل على استغلال الدراسات المتوفرة على غرار الدراسة الاستراتيجية حول المياه والدراسة الاستراتيجية حول الطاقات المتجددة والدراسة الاستراتيجية حول الانتقال الرقمي بهدف بلورة رؤية تنموية واقعية دامجة ومستدامة.

كما أفاد بإنجاز دراسات استراتيجية حول القطاعات الواعدة على غرار قطاع صناعة مكونات السيارات وقطاع صناعة مكونات الطائرات، مشيرا في هذا الإطار إلى وجود بعض المصانع المنتصبة في بلادنا والمتخصصة في صناعة مكونات الطائرات ومؤكدا أنّ العمل متواصل إلى استقطاب المؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال للاستثمار في تونس.

هذا وأشار إلى إنجاز دراسة استراتيجية حول القطاعات ذات المكامن أيّ القطاعات ذات الميزات التفاضلية للاقتصاد التونسي على غرار قطاعات النسيج والسياحة الصحية والفلاحة البيولوجية.

وحول الوضع التنموي بالجنوب وغياب رؤية استراتيجية للجهة ومشاريع مهيكلة، أكد أنّ الوزارة تعتمد على منهجية التخطيط الاستراتيجي للعمل التنموي بالجهات وأنّه تم إعداد دراسة استراتيجية لتنمية الجنوب في أفق 2035 تهدف إلى تحقيق الاندماج بين الولايات ومحيطها الوطني والدولي وإلى إحكام استغلال الثروات والموارد المتوفرة حسب خصوصيات كل جهة.

وتطرق إلى مسألة تبسيط الإجراءات المتعلقة بمناخ الأعمال وحذف التراخيص الإدارية وتعويضها بكراس الشروط وسبل دفع المشاريع الاستثمارية على غرار إحداث بوابة التصرف في رخص البناء والبوابة الوطنية للمستثمر وبوابة التجارة الخارجية، مؤكدا في هذا الإطار الحرص على تكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المستثمر المحلي والأجنبي طبقا لأحكام القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بالاستثمار.

وفي ختام تدخله أشار إلى أهمية الديبلوماسية البرلمانية في دفع الاستثمار والجهود المتواصلة في البحث عن آليات جديدة لتعزيز دورها، مؤكدا أنّه ملف مشترك بين جميع المتدخلين.

رئيس لجنة المالية والميزانية
بمجلس نواب الشعب
عصام شوشان

رئيس لجنة المالية والميزانية
بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
جلال القروي

مقرر لجنة المالية والميزانية
بمجلس نواب الشعب
عصام البحري الجابري

مقرر لجنة المالية والميزانية
بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
علاء غزواني